لانه معدوم فلا يتصور فيه القبول بل يقع غلط محض
قال ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه بعشرة في عشرة ونصف بلا خيار
(اذرع عشرة ونصف) وبتسعة في تسعة ونصف بخيار معناه اذا اشترى
ثوبا واحدا على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
فاذا هو عشرة ونصفا وتسعة ونصف يأخذه
في الوجه الاول بعشرة من غير خيار وفي الوجه
الثاني يأخذه بتسعة ان شاء وهذا عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يأخذه
في الاول بأحد عشر وفي الوجه الثاني يأخذه
بعشرة ويخير في الوجهين وقال محمد رحمه الله
يأخذه في الاول بعشرة ونصف وفي الوجه الثاني
بعشرة الا نصفا ويخير فيهما لانه لما سمى لكل ذراع
ثمنا على جدة التحق بالقدر ومن ضرورة مقابلة
الذراع بالدرهم مقابلة النصف بالنصف فالكيل
انما يخير لانه في الوجه الاول ازداد عليه الثمن
بزيادة نصف ذراع وفي الوجه الثاني انتقص
الثوب عما شرط فيخير لكي لا يتضرر ولابي يوسف
رحمه الله انه لما قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع
كثوب على حدة فبيع على انه ذراع بدرهم فاذا وجده
ناقصا لا يستطاع شيء من النقصان لما ذكرنا انه وصف
وتغير الاوصاف لا يوجب سقوط شيء من الثمن
ثم يخير فيهما لانه ازداد الثمن عليه فيما اذا وجده

زايدا او انتقص المبيع في الاخر فلم يرض به وابى
حنيفة رحمه الله ان الذراع فيه وصف في الاصل
وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع
وبكونه مقابلا بالدرهم فعند عدمهما عاد الحكم
الى الاصل ثم لا خير في فضل الزيادة لانه مخالفة
الى خير وفي النقصان يخير لفوات الوصف
المرغوب فيه قيل هذا الاختلاف في ثياب
يضره القطع او يتفاوت جوانبه كالمناديل والقمصان
والاقبية واما الثياب التي لا تتفاوت جوانبها
كالبطائن ونحوها فلا تشتمل الزيادة لانه اذا
كان بهذه الصفة فهو بمنزلة المكيل والموزون وعلى
هذا بيع ذراع مشاع فقفيز من صبرة
او لا يضره التبعيض **وصل يدخل البناء**
والمفاتيح في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا
ذكر لان اسم الدار للعرصة في الاصل وفي العرف
يتناول البناء تبعا لكونه مستقلا بها اتصال قرار
وكذا الشجر متصل بالارض للقرار فيدخل في بيعها
تبعا لها واختلفوا في شجر غير مثمر وفي شجر صغير
قيل لا يدخلان لان غير المثمر تقلع للحطب والكسب
ليبنى عليها والصغيرة تنقل من مكانها فصارا كالزرع
وقيل يدخلان فيه لان نهايتهما البرها حد
معلوم بخلاف الزرع والمراد بالمفاتيح اذا كان غلقها
مستقلا بالدار مركبا فيها مثل الكلون والضبة

قوله يدخل البناء والمفاتيح الخ اي بغير ذكر اتصال قرار اصله اللازم في الاول وكذا في الثاني ان كان متصلا بالبيع الا بما لا يتضرر بقلعه كما سيأتي ان شاء الله تعالى وكان اولا ولكن لا يخفى ان الاتصال لا يكون الا للقرار فلا حاجة الى ذكره ثانيا والعبد وما عنده فيه فوق ما ذكر اذ لا يدخل فيه ما ليس بمتصل اصلا وما عنده فيه غير متصل قرارا ولا يدخل فيه ما هو متصل قرارا ولكن ليس بمتصل اصلا كالثمار على الاشجار وكالزرع على الارض فتدبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)